الحكومة توافق على قرارات مؤتمر الحبوب

مدير عام الحبوب لـ«الوطن»: قرارات رئاسة مجلس الوزراء لمصلحة الفلاح وتسهم في نجاح تسويق القمح

| هناء غانم

وافقت الحكومة في جلستها الأسبوعية التي عقدت بالأمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على قرارات المؤتمر السنوي للحبوب المتعلقة بتقديم كل التسهيلات لاستلام موسم القمح من المزارعين وأكدت على جميع الجهات المعنية التعامل بمسؤولية كاملة لتنفيذ القرارات ومنع أي تجاوزات أو خلل في عملية الاستلام ودفع مستحقات الفلاحين دفعة واحدة ومن دون تأخير.

وحول ذلك تواصلت «الوطن» مع مدير عام مؤسسة الحبوب عبد اللطيف الأمين الذي أوضح أن موافقة الحكومة على مقررات مؤتمر الحبوب سوف تساهم تسهيل عمليات تسليم محصول القمح حيث تم تأكيد تقديم كل التسهيلات للفلاح لنجاح العملية التسويقية للحبوب واستلام كل الإنتاج والكميات الموردة من الفلاح وعدم رفض أي محصول مهما بلغ، مع تأكيد زيادة نسبة الأجرام والشوائب لتصل إلى حد ٢٣ بالمئة بعد أن كانت في العام الماضي لا تزيد على ١٦ بالمئة وذلك بهدف دعم الفلاح وعدم رفض أي محصول أو شحنة موردة، والأهم أن الحكومة وافقت على رفع نسبة المكافأة للتكليف بالعمل الإضافي إلى ٧٥ بالمئة بعد أن كانت ٥٠ بالمئة للعاملين في مراكز الشراء والمؤسسة العامة للحبوب مؤكداً أنه من القرارات التي وافقت الحكومة اليوم عليها في جلستها فتح الحمولات المحورية للسيارات الناقلة للقمح بنسبة ٢٥ بالمئة... والناحية المهمة التي أكدت عليها الحكومة في المؤتمر هي دفع قيمة المحصول للفلاح والمنتجين خلال أسبوع من تاريخ الاستلام.

في سياق آخر جدد المجلس تأكيده ضرورة المتابعة المستمرة لواقع الأسواق وضبط الأسعار ومنع الاحتكار من خلال اللجان المحلية في كل منطقة وجهات التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وأهمية تعزيز وتوسيع دور مؤسسات التدخل الإيجابي في استجرار المنتجات الزراعية الخضراوات والفواكه بشكل مباشر من المزارعين وعرضها بأسعار مناسبة، إضافة إلى توسيع عمليات تصنيع المنتجات الزراعية لتوفير مختلف الأصناف في السوق المحلية.

وطلب المهندس عرنوس من الوزارات المعنية تفعيل العمل بقانون التشاركية باعتباره الصيغة الأفضل للتعامل مع المشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق قيمة مضافة للطرفين، مشدداً على أهمية توزع المشروعات الاستثمارية بالمحافظات بشكل متوازن بما يحقق التنمية المستدامة في جميع القطاعات مع أولوية التركيز على المقومات الاستثمارية التي تتميز بها كل محافظة، كذلك زيادة عدد المواقع المخصصة للسياحة الشعبية وتفعيلها وتأمين جميع أنواع الخدمات فيها.

وخلال الجلسة استمع المجلس إلى عرض قدمه وزير الزراعة حول المساحات المزروعة بشكل فعلي بمحصولي القمح والشعير وإعداد قاعدة بيانات متكاملة يمكن اعتمادها عند عمليات الاستلام، ووافق على تعديل خطة الزراعات الصيفية المروية بما يضمن الاستثمار الأمثل للموارد المائية المتوافرة.

ومن جهة أخرى اطلع المجلس من وزير الصحة على عرض حول نتائج الجولات الرقابية على الصيدليات والمستودعات الدوائية وتم تأكيد أهمية المتابعة لتوفير كل الأصناف من الأدوية المصنعة محلياً والالتزام ببيع الدواء بالأسعار المحددة واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، ووافق في السياق نفسه على صرف مستحقات الصيدليات العمالية بهدف تمكينها من استجرار الأدوية والاستمرار بعملها.

وناقش المجلس مشروع صك تشريعي بتصديق اتفاق التعاون في مجال السياحة الموقع بين سورية وجمهورية القرم، ووافق على استكمال تنفيذ أحد أبراج السكن الشبابي في ضاحية ذي قار بمحافظة حماة، إضافة إلى الموافقة على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

تلاعب بنوعية ونكهة بعض الأصناف من الألبان والأجبان بدمشق

حماية المستهلك: ٩٩ بالمئة من الألبان والأجبان في مدينة دمشق وريفها غير مطابقة للمواصفات السورية

| رامز محفوظ

يبدو أن التلاعب والغش بنوعية وجودة الألبان وحتى الكميات المعبأة لبعض المنتجات منها، بات سمة من سمات العمل لدى بعض التجار الذين أصبحوا يتخذون من موضوع ارتفاع التكاليف وعدم تناسب التسعيرة التموينية المحددة مع التكاليف المدفوعة ذريعة للتلاعب بجودة ونوعية بعض المنتجات مثل الألبان والأجبان بهدف تحقيق أرباح غير مشروعة وكل ذلك على حساب المواطن الذي بات يلحظ موضوع الغش بنوعية ونكهة بعض الأصناف من الألبان والأجبان التي باتت كمية الدسم فيها قليلة إضافة إلى أن أسعارها مرتفعة، وهذا ما رصدته «الوطن» خلال جولة على بعض محال بيع الأجبان والألبان في دمشق.

عضو مجلس إدارة الجمعية الحرفية للألبان والأجبان أحمد السواس بين في تصريح خاص لـ«الوطن» أن منتجات الألبان والأجبان التي تباع في السوق ليست مطابقة للمواصفات السورية لكنها صالحة للاستهلاك، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن وزارة التموين تأخذ عينات من الأجبان والألبان التي تنتج من المعامل بشكل دائم.

وأكد أن مربي الأبقار والأغنام لا يطعمون قطعانهم التي يقومون بتربيتها الكميات الكافية والنظامية من الأعلاف في ظل ارتفاع أسعارها، لذا نلحظ وجود اختلاف بدرجات الدسم لمنتجات الألبان والأجبان الموجودة في السوق والتي تلعب دوراً كبيراً بموضوع النكهة والجودة، مشيراً إلى أن نسبة البروتين والدسم في الحليب يلعب دوراً أساسياً بموضوع المذاق الطيب والجودة.

وأوضح السواس أن هناك كساداً في البضائع حالياً، لذا فإنه ليس للحرفي أو صاحب المعمل أي مصلحة للتلاعب بنوعية وجودة المنتجات وأن يضخ إلى السوق منتجات سيئة وغير صحية والحرفي يسعى دائماً لأن يكون حذراً بموضوع التلاعب بالمنتج.

وأشار إلى أن التسعيرة التي تم إصدارها مؤخراً بالتعاون مع مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق والمكتب التنفيذي بمحافظة دمشق لمنتجات الألبان والأجبان تعتبر مناسبة للحرفيين بالمجمل.

وكشف السواس أن الحكومة أصدرت قراراً بمنع تصدير الألبان والأجبان منذ نحو الأسبوع الأمر الذي انعكس إيجاباً على أسعارها في السوق، فقد انخفضت عقب صدور القرار بمعدل ألف ليرة للجبنة البلدية وبمعدل مئة ليرة للحليب.

بدوره أكد نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط لـ«الوطن» بأن ٩٩ بالمئة من الألبان والأجبان الموجودة في مدينة دمشق وريفها غير مطابقة للمواصفات السورية لا من ناحية الوزن ولا الجودة، مضيفاً إن الجبنة الساقلة المنتجة في كل المعامل في دمشق تدخل في تصنيعها الزيوت المهدرجة الممنوعة وفقاً لمنظمة الصحة العالمية عدا معمل واحد ينتج الجبنة من الحليب الحيواني.

وبين أن استعمال الزيوت المهدرجة في السمن وغيرها من منتجات الألبان والأجبان مسموح بنسب معينة من قبل لمنظمة الصحة العالمية، متسائلاً هل تراقب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك موضوع النسب المحددة المسموح بها؟ مشيراً إلى أنه من المفترض أن تتضمن نشرات الأسعار التموينية الصادرة نوع المنتج ومواصفاته وهذا لا يحدث.

ولفت الأزعط إلى أن وزارة التموين تضع النشرة السعرية لمنتجات الألبان والأجبان وهذه التسعيرة تعتبر صحيحة لكنها لا تطابق مواصفات المنتجات الموجودة في الأسواق، ومن المفترض أن يتم وضع المواصفات على المنتج في جميع البقاليات ومحال بيع الألبان والأجبان.

وأكد أن دوريات التموين لا تراقب معامل إنتاج الألبان والأجبان إلا في حال ورود شكوى ضدهم، وأن الوزارة لا تأخذ عينات من الألبان والأجبان المصنعة في المعامل والمبيعة في المحال التجارية لتحليلها ولو أنها تقوم بذلك فستغلق جميع المعامل والمحال الموجودة في دمشق وريفها.

السواس لـ«الوطن»: ليست مطابقة للمواصفات لكنها صالحة للاستهلاك

اقتصاديون يتحدثون لـ«الوطن» عن التضخم

هل يسهم حذف بعض الأصفار من الأوراق النقدية بحل مشكلة التضخم؟

| عبد الهادي شباط

يقيس الكثير من علماء النفس (الذكاء) بسرعة التكيف مع المحيط، وفي هذا الإطار استوقفنا أحد باعة البزورية الذي وجد أن الحل الأمثل للتكيف والتعامل مع حالة التضخم في الأسعار وانخفاض قيم الأوراق النقدية هو حذف (شفهي) لصفرين من قيمة أي ورقة نقدية يتعامل بها، أي بدلاً من (٥٠٠٠ ليرة) يختصر من الرقم صفرين ويعتبره (٥٠ ليرة) وحسب قناعته فإن ذلك يعبر أكثر عن القيمة الحقيقية للسلعة ويريح الزبون نفسياً في تقبل الأسعار الجديدة.

الاقتراح السابق حفزنا على طرح مقاربة البائع (حذف الأصفار لمواجهة مستويات التضخم العالية) على بعض المختصين والباحثين، ومنهم الباحثة الاقتصادية رشا سيروب التي أوضحت في البداية أن عشرات الدول لجأت إلى إزالة الأصفار من عملتها للحد من الضغوط التضخمية، لكن ما ليثت أن عادت مشكلة الأصفار بسرعة، فاضطرت العديد من هذه الدول لإعادة هذا الإجراء (أي حذف الأصفار أكثر من مرة). وباعتبار أن قيمة العملة الوطنية تعتمد على عدد لا يحصى من العوامل من بينها الوضع الاقتصادي للدولة، وكفاءة الحكومة، والاستقرار السياسي والقانوني والقضائي، والالتزام بالقانون الدولي والتوافق مع التغيرات الدولية، والعديد من الأسباب الأخرى. لذا فإن قيام الحكومة بهذه الخطوة دون أن تصاحبها سلسلة من الإصلاحات، فإن سياسة إزالة الأصفار لن تكون غير فعالة فحسب، بل ستكون فاشلة. لذلك لا يمكن التعويل على هذا الإجراء باعتباره العصا السحرية التي يمكن من خلالها معالجة مشكلة الزيادات غير المنضبطة في الأسعار في سورية. فحذف الأصفار ليس سياسة اقتصادية بل إجراء تقني يؤدي إلى تخفيض القيمة الاسمية للعملة المحلية دون تأثير في قيمتها الحقيقية، وذلك من خلال التخلي عن عملة قديمة وظهور عملة جديدة. ونجاح تطبيقه مرهون بـ(توقيت التنفيذ وكيفية التنفيذ)، حيث أظهرت التجارب الناجحة للدول التي لجأت سابقاً لحذف الأصفار -رغم ضآلتها مقارنة مع التجارب الفاشلة- بأن أفضل وقت للتنفيذ هو بداية النمو الاقتصادي بعد توقف التضخم المفرط، مع وجود حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي ترافقت أو سبقت هذا القرار.

وتقول سيروب أنه باعتبار أن الاقتصاد السوري لم يبدأ بعد بالتعافي الاقتصادي مع ارتفاع مستمر ومزمن في الأسعار وعدم استقرار في سعر صرف الليرة السورية، إضافة إلى الإفراط في المعروض النقدي الناجم عن سياسة التمويل بالعجز، فضلاً عن غياب وضعف الثقة في أي قرار حكومي، لهذا لن يكون قرار إزالة الأصفار من الليرة السورية غير فعال فقط، بل سيكون مجازفة خطيرة للاقتصاد، قد تؤدي إلى انهياره.

وإذا اكتفت الحكومة بإزالة الأصفار من الليرة السورية، ولم تتخذ إجراءات عملية في العوامل الأخرى المؤثرة في قيمة الليرة السورية، وكانت تفكر فقط في التأثير النفسي لحذف الأصفار، فإن الأصفار ستعود بقوة أكبر.

ويجب أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار حساسية عدم نجاح هذه الخطوة في حال اتخاذها، فالعملة ليست فقط وسيلة لإجراء تبادلات اقتصادية، بل هي أداة لتعزيز الهوية الوطنية والسياسية للدولة، فالمنعكسات النفسية والاجتماعية الناجمة عن توقعات الأفراد بانخفاض القوة الشرائية للبرة السورية ستترك أثراً سلبياً لتطلعات الأفراد تجاه وضعهم الاقتصادي وكذلك هويتهم الوطنية، ما يضع على عاتق الحكومة تعزيز ثقة الناس في عملتها الوطنية من خلال الحفاظ على قوتها.

وحالياً، يمثل هذا الإجراء -في حد ذاته- تهديداً أكبر، بسبب ضعف الثقة بالحكومة وبإجراءاتها وقراراتها، قد يؤدي هذا القرار إلى انتشار حالة من الذعر لدى المواطنين ويقومون بالتخلي عن الليرة السورية بطريقة لا يمكن السيطرة عليها من خلال التوجه إلى الملاذات الآمنة من العملة أو ما يسمى (رفع، إزالة، إسقاط الأصفار) أو (إصلاح العملة)، يتم بموجبه حذف أصفار من العملة القديمة وإعادة تسميتها عملة جديدة، وذلك لأسباب تختلف من بلد لآخر، أهمها التضخم والتضخم الجامح وتبديل التسمية فقط وتغيير نوع الوحدة النقدية.

وفي هذا الإطار استخدم هذا الإجراء في العديد من الدول الأجنبية أهمها البرازيل والأرجنتين وروسيا وتركيا وأوكرانيا وألمانيا، وبناء عليه يعتبر حذف الأصفار عملية فنية وليست اقتصادية، وإن أردنا ذكر مزاياها، فهي لا تتعدى مساهمتها في التخفيف من حمل كميات كبيرة من العملة، وتوفير نفقات طباعة عملات من فئات أعلى، لكن إن لم تكن هذه العملية مصحوبة بخطط وإصلاحات اقتصادية متينة سواء على صعيد السياسة النقدية أم المالية وكذلك الإستراتيجية الخاصة بالاستثمار فإن النتيجة ستكون مراوحة في المكان، لا بل قد يكون هناك ارتفاع أسعار وخلق مشكلات جديدة في آليات تحديد الأسعار في السوق.

فهي تحدث تحسناً اسمياً وليس حقيقياً في قيمة العملة المحلية، لكن القوة أو القدرة الشرائية ستبقى كما هي وهنا بيت القصيد، فقد تنخفض أسعار السلع والخدمات في السوق، وسيرافقها انخفاض في الدخول والمدخرات بالنسبة نفسها مالم يرافق عملية حذف الأصفار تبني سياسات اقتصادية نقدية ومالية كفوءة لزيادة الإنتاج الوطني كي لا نقع في حالات جديدة من التضخم،

أهم عوامل استمرار التضخم الاقتصادي في سورية عدم وضوح النهج الاقتصادي بسبب استمرار الحرب

على سوق العملات، وكذلك منع استبدال العملة المحلية بالعملات الأجنبية. لذا فإن توقيت وكيفية تنفيذ هذا الإجراء مرهون بالهدف الذي تسعى له الحكومة، ومهما اختلفت الأسباب والأهداف فإن فاعلية إجراء حذف الأصفار تعتمد على فاعلية الحكومة وثقة الشعب بقراراتها، وأن يكون حذف الأصفار إجراء ضمن حزمة إجراءات وإصلاحات اقتصادية شاملة تعالج سبب المشكلة الاقتصادية وليس أعراضها.

واتفق الباحث الاقتصادي علي محمد مع رأي سيروب، وأوضح أن حذف الأصفار من العملة أو ما يسمى (رفع، إزالة، إسقاط الأصفار) أو (إصلاح العملة)، يتم بموجبه حذف أصفار من العملة القديمة وإعادة تسميتها عملة جديدة، وذلك لأسباب تختلف من بلد لآخر، أهمها التضخم والتضخم الجامح وتبديل التسمية فقط وتغيير نوع الوحدة النقدية.

وفي هذا الإطار استخدم هذا الإجراء في العديد من الدول الأجنبية أهمها البرازيل والأرجنتين وروسيا وتركيا وأوكرانيا وألمانيا، وبناء عليه يعتبر حذف الأصفار عملية فنية وليست اقتصادية، وإن أردنا ذكر مزاياها، فهي لا تتعدى مساهمتها في التخفيف من حمل كميات كبيرة من العملة، وتوفير نفقات طباعة عملات من فئات أعلى، لكن إن لم تكن هذه العملية مصحوبة بخطط وإصلاحات اقتصادية متينة سواء على صعيد السياسة النقدية أم المالية وكذلك الإستراتيجية الخاصة بالاستثمار فإن النتيجة ستكون مراوحة في المكان، لا بل قد يكون هناك ارتفاع أسعار وخلق مشكلات جديدة في آليات تحديد الأسعار في السوق.

فهي تحدث تحسناً اسمياً وليس حقيقياً في قيمة العملة المحلية، لكن القوة أو القدرة الشرائية ستبقى كما هي وهنا بيت القصيد، فقد تنخفض أسعار السلع والخدمات في السوق، وسيرافقها انخفاض في الدخول والمدخرات بالنسبة نفسها مالم يرافق عملية حذف الأصفار تبني سياسات اقتصادية نقدية ومالية كفوءة لزيادة الإنتاج الوطني كي لا نقع في حالات جديدة من التضخم، وارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبما أن لب الحديث سببه التضخم، التقت «الوطن» الباحث الاقتصادي شامل بدران الذي يرى أن التضخم وإن كان بطبيعته ظاهرة نقدية إلا أنه في الواقع انعكاس لاختلال التوازن الاقتصادي، فالتضخم هو انعكاس لاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي وبين نمط الطلب وتشكيلة العرض، أي بين التدفقات العينية (السلع والخدمات) والتدفقات النقدية وبين كل عامل من عوامل الإنتاج والطلب عليه، وأخيراً بين طلب أي قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني وقدرة القطاعات الأخرى على الوفاء بهذا الطلب، حيث وصلت معدلات التضخم الاقتصادي في سورية لدرجة التضخم الجامح على الرغم من حساب أغلبية المؤشرات بسعر الصرف الرسمي.

وبين شامل أن من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور واستمرار التضخم الاقتصادي في سورية هو عدم وضوح النهج الاقتصادي بسبب عدة أمور (استمرار الحرب على الاقتصاد السوري - الإنفاق الحكومي - المعروض النقدي - الإنفاق العسكري - انعدام التوازن بين قوى العرض والطلب - الحصار الاقتصادي - انتشار البطالة - تراجع فعاليات الصناعة التحويلية - ارتفاع في الميل الحدي للإنفاق وضعف الميل الحدي للادخار)، موضحاً أن تأثيرات التضخم تكون في التأثير الكبير للتضخم الاقتصادي على مؤشرات الاقتصاد الكلي ومدى الترابط بين تلك المؤشرات وامتداد تأثيرات التضخم الاقتصادي للجوانب الاجتماعية من حيث تأثيرها على شريحة واسعة في المجتمع لاسيما من ذوي الدخل المحدود.

وبالتدقيق بآليات حساب التضخم يتبين عدم توافر البيانات الضرورية لحساب التضخم الاقتصادي وفق معايير متناسقة ما أدى إلى تشتت طرق معالجة التضخم على الصعيد الكلي.

وعلى الصعيد الإستراتيجي، يؤكد شامل أنه للحد من ظاهرة التضخم يجب تشكيل فريق من الكفاءات العلمية والمعرفية ومن أصحاب الخبرات الاقتصادية لبناء قاعدة معطيات موثوقة، ووضع إستراتيجية واضحة ومحددة لتخفيض التضخم إلى مستويات مقبولة تناسب الاقتصاد السوري في مرحلة سورية ما بعد الحرب، ووضع أسس ومعايير لتتبع تنفيذ تلك الإستراتيجية وفق مؤشرات اقتصادية واجتماعية محددة، بغض النظر عن كون بعض منها معمولاً به بشكل أو بآخر وذلك بهدف التكامل في استعراض التوصيات الأساسية لمعالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري، إضافة إلى وضع تصورات وسياسات واضحة لزيادة الدخول الحقيقية لأصحاب الدخل المحدود (الموظفين والمتقاعدين وصغار الحرفيين والمنتجين)، على اعتبارها الشرائح الأكثر تضرراً من التضخم في سورية، كذلك دعم المشروعات المتناهية الصغر التي تخص الأسر الفقيرة أو المعدومة الدخل من خلال الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، سواء من حيث تمويل تلك المشروعات أم من حيث تبسيط إجراءات بدء العمل ومنحها الإعفاءات الضريبية إلى الحدود التي تتناسب مع أنشطتها.

ويتابع شامل: لا بد أيضاً من معالجة ظاهرة انتشار قطاع الظل وإعادة إدماج القطاعات والأنشطة في إطار القطاع المنظم مما يسهم في تقديم الدعم للقطاعات المنتجة وفق رؤى محددة، وضرورة تخفيض الإنفاق الجاري في ضوء مراجعة تفصيلية لمكوناته المختلفة لتحديد أهميتها ومدى ضرورتها على أن تتضمن هذه المراجعة الموازنة الحكومية وأنشطة القطاع العام، كذلك إقرار التخصيصات الاستثمارية في ضوء معرفة الموارد الحقيقية، والإقراض الاقتصادي الذي يؤمن فعلاً عائداً يفوق أصل القرض وفوائده طبقاً لحسابات مالية واقتصادية دقيقة، مع إعادة النظر بتعدد أنظمة سعر الصرف، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الكاملة للمشاريع الإنتاجية التي تلبي المتطلبات الأساسية الداخلية.

ويؤكد شامل أن استخدام النماذج الرياضية في تحليل المؤشرات الاقتصادية لظاهرة التضخم يمكننا وبكفاءة عالية من الوقوف على طبيعة المشكلة وإيجاد الحلول لها، لأن استخدام نماذج الأرقام القياسية ودراسة وتحليل مشكلة التضخم يعطينا قراءة واقعية وتحليلاً منطقياً لتلك الظاهرة.

لذا لا بد من الاستمرار في سياسة البحث عن استخدام العملات الرقمية بشكل آمن في الاقتصاد السوري، وإنشاء شبكات للحماية الاجتماعية مبنية على قواعد بيانات صحيحة، ووضع برامج تقييم لتلك الشبكات ودراسة انعكاساتها على وصول الدعم إلى مستحقيه.

وبالعودة لموضوع حذف أصفار من الوحدات النقدية التي قامت بها بعض البلدان، فإننا نؤكد أنه يتوفر لدينا في سورية أدوات اقتصادية أفضل لمعالجة ظاهرة التضخم من اتخاذ هذا الإجراء وذلك باتباع مسارين متوازيين:

الأول: يتعلق بمعالجة جذور التضخم من حيث زيادة حجم الإنتاج في قطاعات الاقتصاد الحقيقي (الزراعة والصناعة)، والتركيز على أهمية المدن الصناعية في زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

والثاني: يتعلق بمعالجة ظاهرة التضخم باستخدام أدوات السياستين المالية والنقدية من خلال وضع إستراتيجية متكاملة ومحددة ضمن إطار زمني مع الأخذ بالحسبان ظروف الحرب الاقتصادية التي تعاني منها سورية.

• سيروب: حذف الأصفار ليس سياسة اقتصادية ولا يعوّل عليها

• محمد: عملية فنية لا جدوى منها